



إلى

السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان والحريات المحترم

الموضوع: توصيات المجموعة النيابية للعدالة والتنمية حول تقرير رئاسة النيابة العامة لسنة 2023.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

وبعد، يشرفني أن أبعث إليكم توصيات المجموعة النيابية للعدالة والتنمية حول تقرير رئاسة النيابة العامة لسنة 2023، وهي كالتالي :

- ضرورة تقوية الضمانات بخصوص الإثبات في قضايا التبليغ والشكايات عن العنف ضد النساء وقضايا التعذيب وقضايا ادعاءات الاعتقال الاحتياطي؛
- ضرورة نشر التوصيات المتعلقة باجتماع اللجان الجهوية المتعلقة بالعنف ضد النساء؛
- ضرورة أخذ التدابير الكافية لحماية الأطفال ضحايا الحوز نظرا لزايد عددهم بشكل مطرد؛
- بذل الجهد بخصوص قضايا الاتجار بالبشر والتي عرفت فيها نسبة النساء تزايد ملحوظ حيث وصلت إلى نسبة 64%؛
- الدعوة إلى التراجع عما جاء في مشروع قانون المسطرة الجنائية بخصوص منع الجمعيات من تقديم الشكايات؛
- الدعوة إلى التراجع عما جاء في مشروع قانون المسطرة الجنائية بخصوص التضييق على النيابة العامة في القيام بدورها في قضايا الفساد المالي ومكافحة الجرائم المالية؛
- فتح النقاش في مفهوم السياسة الجنائية؛
- تحديد المسؤوليات في مجال التنسيق بين وزارة العدل والنيابة العامة؛



- توضيح حدود استقلال مؤسسة النيابة العامة للمحافظة على التوازن على مستوى الأمن القانوني والاجتماعي؛
 - تفعيل الأمثل للهيئة المشتركة للتنسيق في مجال الإدارة القضائية؛
 - تفعيل مذكرة التفاهم بين وزارة العدل ورئاسة النيابة العامة والتي تم إعدادها بعد خروج القانون 17/33 المتعلق باستقلال النيابة العامة، وتقوية الاجتماعات التنسيقية لمناقشة القضايا الكبرى المتعلقة بوضع وتنفيذ السياسة الجنائية، وفتح قنوات جديدة للتواصل؛
 - السرعة والحكمة اللازمتين لمعالجة شكايات المواطنين؛
 - العمل على تفعيل خلايا التكفل بالنساء والأطفال.
- وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضاء :

عبد الله بوانو
رئيس الجمعية النيابية للعائلة والتنمية

